كبيرهم وان صغيرا لانها تلذ به لكبر جثته وعند الله
تشبه في الوجوب لا بقيد الفاعل والمفعول كما هو ظاهر
لامية لعدم الانتشار والمانع يجب عليهما لانه وضع
كم حبوب ثم اتاك في ورج لا هز او دبوب في ح لان سنو
دكر اية عن مالك بعدم وجوب الغسل في ولي الدوبو
وهي عربية واغرب منه ذالك التعليق منها ومن قول
الشافعي له يتعلق الرضع وان اوجب الغسل والوضوء
لا انزال او تغيب البول بالبول التقرا ان وانزيمية ولا
بياد عملها او دبر نفسه او فيما لا يشفى ولا
بحامل كتيف واعتبر قوم هما ان لم توجد سنادة
فغسل ما ظنه حشفة او بناه وهل معزد او هو الظن تردد
وندب الغسل لمراهق وهل كصغيرة تؤمر بالصلاة
وطيقها بالغ فان لم تغسل افادت في يومها وحيض
وتفاسي وهل وان بلا دم وصولا في قولان ونوب
لا تقطاع الاستحاضة تعليلا والتعليل لخشية
الحيض لا يطهر غسل طهر ناصل ح انها لا تتوب
الفرض انما هو منه وندب نظافة المعتوات وبودة
على الراجح مما في ح كما سبق وعلى كافر وفي ح عند الفا
اسماعيل بجبه عنه الاسلام ما سبق وقيل مطلقا قيد

بعد الشهادة وصح بعد العزم عليها ويكفيه نية غسل
الاسلام وان لم يدر احكام الموجبات وان وجد ما وجد
بين اقتبي لمني ومذي فلا يشدهما ومنه ان تيقن
هل غابت الحشفة او لا اغتسل لانه شك في الحدث وتلا
تة كلهما وبول للوسط وكذا ان احتمل الودي منهما
فان لم يكن وسط فالمستيقن لضعف المقابل كبول او ودي
او مني ليس منياهذا ما يظهر وهل واجبه
نية وموالاة كالوضوء فيهما محتمل انه لا يضر
نسيان الموجب بل اخراجه ولا ينوب عن الواجب له صلى
عنه لما سبق او لسنيا حتة ما نية له وتخليل مطلقا
الشعر وسنية الوضوء الضمر والخاتم وذلك وان بعد
انفصال الماء يجب لانه يصير مسحا كما في شب بعضو ولا
يشترط مما خصر من اليد او خرقة فتجزئ مع التيقن
على الاول في الاظهر وقيل لا يجزئ بالخرقة لانه ليس
منه على السبك خصوصا والتعليل التنوي على ان المقصود
عموم الماء ثم استناب فان تعذر سقط ويسنه غسل يديه
اول تلا ثا وسمي ومضمضة واستنشاق كما
في الوضوء والاكمل ان يسمي ثم يديه ثم الاذى ويكفي للجنا
بة ولا يجب انفصال الماء طهورا ثم فرجه بالنية ووجبه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)